

التوجيه النحوي بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب "الزمخشري أنموذجاً"

"Grammatical Guidance Between Meaning Interpretation and Syntax Assessment: The Case of Al-Zamakhshari"

هبة عبد العزيز كوكش *

الإمارات العربية المتحدة، hkokash@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/12/30

تاريخ القبول: 2024/12/07

تاريخ الاستلام: 2024/10/14

Abstract:

This study is concerned with examining the grammatical guidance of issues in which the attraction of meaning and syntax appears in texts from the Holy Qur'an, and the statement of Zamakhshari's guidance for these issues in his interpretation of "The Scout" in terms of interpreting meaning and assessing syntax, in order to clarify the mechanisms of his interpretation, who was known for his linguistic and grammatical ability to Interpreting the Holy Qur'an and addressing grammatical and linguistic issues in it with the most accurate methods, with a focus on the intended meanings of the Qur'anic text. Where this study started from a number of concepts and terms that establish the theoretical aspect of the relationship between meaning and syntax, and then tried to stand on Zamakhshari's guidance to interpret the meaning and guide syntax in the issues that we mentioned to emphasize the nature of the relationship that links meaning to syntax, As a relationship not only based on the syntactic sign, but extends to explain the interactive relationship between the grammatical component and the semantic component as a means to perform the function of the major language.

Keywords: Meaning and Syntax Interaction, Grammatical Guidance, Meaning Interpretation, Syntax Direction.

الملخص:

تُعنى هذه الدراسة بمسألة التوجيه النحوي للقضايا التي يظهر فيها تجاذب المعنى والإعراب في نصوص من القرآن الكريم، وبيان توجيه الزمخشري لهذه المسائل في تفسيره "الكشاف" من حيث تفسير المعنى وتقدير الإعراب، رغبة في بيان آليات التفسير عنده، والذي عُرف بقدرته اللغوية والنحوية في تفسير القرآن الكريم ومعالجة المسائل النحوية واللغوية فيه بأدق الأساليب، مع التركيز على المعاني المرادة من النص القرآني. حيث انطلقت هذه الدراسة من جملة من المفاهيم والمصطلحات التي تُؤسّس للجانب النظري للعلاقة بين المعنى والإعراب، وحاولت بعد ذلك الوقوف على توجيه الزمخشري لتفسير المعنى وتوجيه الإعراب في المسائل التي أوردناها للتأكيد على طبيعة العلاقة التي تربط المعنى بالإعراب، بوصفها علاقة لا تقوم على العلامة الإعرابية فحسب، بل تمتد لبيان العلاقة التفاعلية بين المكون النحوي والمكون الدلالي باعتبارهما وسيلة لأداء وظيفة اللغة الكبرى.

الكلمات المفتاحية: التوجيه النحوي، تفسير المعنى، تقدير الإعراب

* هبة عبد العزيز كوكش .

مقدمة :

إنَّ اللُّغة تقوم على أداء وظيفة كبرى؛ وهي إيصال المعنى المراد عن طريق منظومة هذه اللغة، وما يحكمها من قوانين وقواعد تحدّد استعمال تراكيبيها وألفاظها، وتبيّن دلالاتها ومقاصدها.

ولما جاء القرآن الكريم بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، وخاطب الناس بلغتهم وأساليبيهم التي عرفوها، تهاوت أهل اللغة والمفسرون على كشف مقاصد هذا النص القرآني، وذلك بتفسير ألفاظه ومعانيه، فظهرت عنايتهم بالمعنى والإعراب جلية واضحة في تضاعيف كتبهم التي تناولت إعراب القرآن ومعانيه، فنجد فيها عبارات تدل على ذلك منها: "تجاذب المعنى والإعراب"، وعبرة: "هذا تفسير معنى لا إعراب، وهذا تفسير إعراب لا معنى" ما يشير إلى أنَّ قضية الإعراب وعلاقته بالمعنى من القضايا التي حظيت بعناية بالغة من علماء النحو والتفسير خاصة المهتمين بإعراب القرآن وتفسيره، وذلك لما ورد في كلام العرب ما يدل في ظاهره على اختلاف بين المعنى والإعراب.

إنَّ دراسة هذه الظاهرة النحوية، لهي دلالة واضحة على عمق الفكر لدى علماء النحو وأهل التفسير في الكشف عن العلاقة التفاعلية بين المعنى والإعراب، فدراسة النحو ليست قوالب جامدة، بل هي دراسة تبيّن وظيفة اللغة في مجالها الأوسع؛ حيث تبدأ من استعمال اللغة بألفاظها وتراكيبها وأبنيثها ومعانيها، لتصل إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو غاية هذا الاستعمال ومقاصده الكبرى. نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن هذين السؤالين وحل إشكاليتهما:

- ما المقصود بالتوجيه النحوي؟

- ما العلاقة التي تربط الإعراب بالتفسير؟ وما حاجة المفسّر للإعراب؟

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي، حيث نقف عند هذه الظاهرة النحوية وما يتعلق فيها من تعريفات تقتضيها طبيعة هذه الدراسة من جانبها النظري.

أما الجانب التطبيقي، فإنه سيكون بأخذ شواهد من القرآن الكريم على بعض المسائل النحوية التي أورد الزمخشري لها توجيهًا نحويًا يقوم على علاقة المعنى بالإعراب، ما يجعله يقوم بتقديم أحدهما على الآخر في التفسير بما يخدم المعاني المقصودة في الشواهد القرآنية، فلا يحول فيها الإعراب دون تفسير المعنى، بل يجعل المعنى مؤوّلًا له ومعينًا على فهمه، مع بيان آراء علماء النحو وبعض المفسرين في المسائل النحوية نفسها، وذلك للتوصل إلى النتائج المرجوة لفرضية البحث القائمة على وجود علاقة تفاعلية بين المعنى والإعراب، لا يمكن إغفالها عند تفسيرنا للنصوص اللغوية، وفي مقدمتها محكم التنزيل.

تهيد :

حظيت الدراسات اللغوية المتعلقة بتفسير القرآن الكريم باهتمام بالغ من النحاة والمفسرين قديماً وحديثاً، فهذا الكتاب هو المعين الذي لا ينضب، والتنزيل المبين الذي لا يبلى على كثرة الرد.

وقد نالت اللغة المقدسة التي نزل بها القرآن الكريم شرفاً ورفعةً ، بوصفها اللغة التي ارتضاها الله تعالى لغةً لكلامه وتفصيلاً لبيانه، ولا عجب في أن يتنزل القرآن بلغة قريشٍ ولسانهم، فهي اللغة الخالدة الصالحة لكل زمانٍ ومكانٍ إلى يوم الدين.

وعلى الرغم من أنها لغتهم التي عُرفوا بها ونالوا بها ما لم ينالوا بسواها من مجدٍ وشرفٍ بالغين؛ إلا أنهم عجزوا عن الإتيان بآية من آياته، وما هذا إلا وجهٌ من أوجه إعجاز القرآن الكريم، الأمر الذي قادهم إلى دراسة هذه اللغة وفق استعمال القرآن الكريم لها، والكشف عن أسرارها وخبايا نظامها الذي يحكمها، والنظر في المواطن التي قد تبدو في ظاهرها خروجاً عن سنن اللغة ونظامها.

ومن عظيم إعجازه، تلك اللغة التي جاء بها الكتاب العظيم، والتي ظهرت تجلياتها واضحة بمعانيه وألفاظه ونظمه وتراكيبه، وتجاذب المعنى والإعراب فيه كأداة من بين أدوات كثيرة وقرائن عدة، يُستعان بها في تفسير القرآن وبيان أوجه استعمال اللغة فيه، وذلك بالنظر إلى دلالات النص القرآني، وفهم أوجه الإعراب والتفسير للآية الواحدة فيه، ما يشير إلى تفاعل المعنى والإعراب، إذ لا يمكننا الاعتماد على أحدهما دون الآخر عند تفسير القرآن خاصة، وتأويل النصوص عامة.

فالمعنى والإعراب صنوان، لكل واحد منهما أثره ووظيفته، فكلٌّ منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، بالإضافة إلى تأثرهما بعناصر لغوية وغير لغوية أخرى -تقع خارج حدود اللغة- والتي تسهم في بلوغ النص القرآني غاياته التي جاء من أجلها، وتسفر عن العلاقة الوظيفية والتواصلية والإبلاغية ، التي تبين أثر استعمال اللغة في توجيه المقاصد والغايات الكبرى لها.

1. مفاهيم ومصطلحات :

1.1 التوجيه النحوي لغةً واصطلاحاً :

التوجيه مصدر للفعل الثلاثي المضَعَّف " وجَّه " ، يقال: وجَّهْتُ إليك توجيهًا، ووجَّهه توجيهًا أي: أرسله وشرفه، ويقال: وجَّهت الريح الحصى توجيهًا إذا ساقته. (الفيروزآبادي، 1426هـ - 2005م ، صفحة 255)

أما الوجه في الكلام فهو السبيل الذي تقصده، أي وجَّه الكلام توجيهًا إذا اتجه به إلى القصد الذي يريده، والوجه: النحو. (منظور، لسان العرب، 1414هـ، صفحة ج 555/13 إلى 558)

ونجد الدلالات المعجمية لكلمة " التوجيه «في المعاجم اللغوية تدو رحول المعاني الآتية: الناحية -الجهة- الانقياد-الاتباع، ونقول: فلان يقود فلان أي يوجهه، والشئ الموجّه نحو جهة واحدة لا تختلف. فلو أردنا أن نربط هذه المعاني المعجمية لكلمة التوجيه، بمعنى كلمة " النحو" من حيث معجمها اللغوي، فإننا سنجد كلمة النحو في تضاعيف المعاجم اللغوية بمعنى القصد والطريق، والجهة، فلو قلنا: نحوت نحو فلان؛ فالمراد قصدت قصده وطريقه. فمعاني النحو خمسة: القصد، والجهة، والمقدار، والنوع، والمثّل.

وقد عرّف ابن جني النحو بقوله: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، فيلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لك يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها رُدّ به إليها" (جني، الخصائص، صفحة ج1/ 35)

ومن خلال ما سبق: يمكننا تحديد المراد بالتوجيه النحوي بأنه إعطاء الحكم النحوي وتوجيهه وفق قوانين تضبط هذا الحكم، وهذه القوانين مبنية على القواعد والأحكام التي أوردها علماء النحو، والتي يمكن الاستدلال بها على الحكم، أو التعليل لتقريره أو نفيه، وهو يتعلق باعتبار وجه أولى من الآخر بالقول به والأخذ فيه.

2.1 الإعراب لغةً واصطلاحاً :

ورد معنى الإعراب لغة في مادة (عرب) في تضاعيف المعاجم اللغوية فيقال: " أعرب عنه لسانه، وعرّب أي أبان وأفصح، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي: أبّن، ومن هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام قد أعرب" (الأزهري، 2001، صفحة ج2/219). وقال ابن فارس: "عرب: العين والباء والراء أصول ثلاثة، أحدها الإبانة والإفصاح... فالأول قولهم: أعرب الرجل عن نفسه إذا بيّن وأفصح" (فارس، معجم مقاييس اللغة، 1399هـ - 1979م، صفحة ج4/299)

ولو أدركنا النظر إلى معنى الإعراب من حيث اللفظ، فإننا نجد معناه الإفصاح والتبيين، ومنه: أعرب فلان عما يدور في خاطره: أي وضّحه وبيّنه، فالإعراب مرتبط بالإبانة والإيضاح، فمتى تحقق في كلام المتكلم ذلك، فقد أبان وأعرب، فالإبانة والإفصاح معنيان يتعلقان بأداء المعنى، ما يدل على ارتباط الإعراب بالمعنى المراد للكلمة وفقاً للحالة الإعرابية التي تكون عليها الكلمة.

لذا عرّفه ابن جني بقوله: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه وشكر سعيداً أبوه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه" (العكبري، 1406هـ - 1986م، صفحة 167 وما بعدها)

إنَّ الإعراب معنى يدلُّ عليه اللفظ، ويكشف عن وظيفته في الجملة، فالرفع في جملة: "أكرم سعيد أباه"، بيِّن وظيفة الفاعل لـ (سعيد) بوصفه من قام بالفعل، والنصب في (أباه) قد بيَّن من وقع عليه فعل الفاعل، وهو المفعول به وكذلك في جملة: "شكر سعيدًا أبوه"، فإنَّ علامة الرفع لـ (أبوه)، والنصب لـ (سعيدًا)، قد بيَّنتا الوظيفة النحوية للكلمتين، ما أبان عن معنى الفاعلية والمفعولية في كلٍّ منهما. ونستدلُّ مما سبق: أنَّ علماء النحو قد اتجهوا في تعريفهم للإعراب إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: ينطلق أصحابه في تعريفه من اللفظ، كابن مالك حيث قال: "أما الإعراب فرسمه في "التسهيل" بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف." (موسى، 1428هـ - 2007م، صفحة ج72/1)، وقد ذهب الأشموني والصبان مع ابن مالك بهذا الاتجاه.

أما الاتجاه الثاني: فينطلق أصحابه في تعريفه من المعنى، كسيبويه وابن جني وعبد القاهر الجرجاني، فهم يجعلون المعنى مقصد الإعراب، ويجعلون من الحركات الإعرابية دليلاً عليه، وقد أشار إلى ذلك ابن آجروم بقوله: "هو تغيير أواخر الكلم، لاختلاف العوامل الداخلة عليه، لفظاً وتقديرًا" (آجروم، 1419هـ - 1998م، صفحة ص6).

وهذه العلاقة بين المعنى والإعراب، هي قرينة التحليل النحوي، إذ لا يمكننا الاعتماد في تحليل النصوص على النظر إلى البنية الشكلية فحسب، وإهمال العلاقات النحوية التي يُسند إليها التحليل الدلالي والتركيب الذي يقود بدوره إلى المعنى المراد من النص. فإن كانت هذه العلاقة بين المعنى والإعراب قد كشفت لنا عن معانٍ تتعلق بالفاعلية والمفعولية وغيرها من العلاقات النحوية، ودلَّت كذلك على معانٍ أخرى تتعلق بأداء المعنى المراد بوصفه مقصدًا للإعراب، فما أثر هذه العلاقة في التحليل النحوي للنصوص اللغوية؟ وما دور المفسّر في بيان أثرها، والاستعانة بها في إعراب القرآن وتفسيره؟

3.1 المعنى لغة واصطلاحًا :

يرجع المعنى اللغوي لكلمة "المعنى" إلى الجذر الثلاثي: ع - ن - و ، وقد أورد ابن فارس معاني كلمة "معنى" بقوله: "العين والنون والحرف المعتل أصول ثلاثة: الأول: القصد للشيء بانكماش فيه وحرص عليه، والثاني: دال على خضوع وذل، والثالث: ظهور شيء وبروزه" (فارس، مقاييس اللغة ، صفحة ج4/146). وفي لسان العرب: "وعنوت الشيء: أبديته، وعنوت به وعنوته: أخرجته وأظهرته" (منظور، لسان العرب ، صفحة ج15/103). فالدلالة المعجمية لكلمة المعنى تدور حول الإظهار والبروز، ونجد في وصف الجاحظ للمعاني ما يشير إلى المراد منها عند أهل اللغة، وذلك في قوله: "المعاني القائمة في صدور الناس المتصورة في أذهانهم، والمختلجة في نفوسهم، والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن

فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة" (الجاحظ، 1423 هـ، صفحة ج1/81)

فالمعنى كما يرى الجاحظ قائم في الصدر، يتصوره الذهن فيعبر عنه من خلال اللفظ، فهو نابع عن قصد وإرادة، فلو قلت عנית بالكلام كذا فأنت تشير إلى ما تقصده وتعتمد إليه. و"المعنى" من حيث المصطلح تتجاذبه ميادين مختلفة وفقاً لمرجعياتها، كالفلسفة واللغة والبلاغة والنقد وغيرها، وما يتعلق بموضوعنا، هو تعريف المعنى كمصطلح نحوي، فقد وجدنا إشارات للمعنى عند النحويين، ويقصدون به الوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها، ويراد به المعنى الدلالي والتركيب، ولعلَّ المعنى الوظيفي النحوي هو الذي يعيننا على فهم العلاقة بين كلمة المعنى ومصطلحات هذه الدراسة؛ فالمعنى الوظيفي أو الوظيفة النحوية يدل على الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ولكنَّ المعنى الذي نرمي إليه لا يتعلق بالوظيفة النحوية فحسب، بل يتجاوزها إلى المعنى المعجمي للكلمة مفردة، والمعنى الدلالي الذي يحتاج إلى قرائن كثيرة للتوصل إليه.

4.1 التفسير لغةً واصطلاحاً :

قال ابن فارس: " فسر الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه، ومن ذلك الفسر يقال: فسرت الشيء وفسرته، والفسر والتفسر: نظر الطبيب إلى الماء وحكمه فيه." (فارس، مقاييس اللغة، صفحة ج4/504). وفي لسان العرب: " فسر: الفَسْرُ: البيان فَسَّرَ الشيءَ يَفْسِرُهُ، بالكسر، وَيَفْسِرُهُ، بِالضَّمِّ، فَسْرًا وَفَسْرَةً: أَبَانَهُ، وَالتَّفْسِيرُ مِثْلُهُ... والتَّفْسِيرُ: كشف المغطى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل." (منظور، لسان العرب، صفحة ج5/55)

أما التفسير في الاصطلاح؛ فقد وردت له تعريفات كثيرة، ولعلَّ التعريف الذي أورده أبو حيان هو جامعها، حيث قال: " التفسير علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها في التركيب، وتتماتٍ لذلك." (حيان أ.، 1420 هـ، صفحة ج1/26). فعلم التفسير يبحث في علم القراءات ومدلولات الألفاظ وأحكام التصريف والإعراب والبيان والبديع بما فيه من حقيقة ومجاز، وما يتعلق بهذا كله من معرفة النسخ وسبب النزول والقصص القرآني التي تزيل ما استبهم من القرآن على المفسر.

ونجد أنَّ الدلالة المعجمية لكلمة التفسير تدور حول الإيضاح والبيان والكشف، وهذه المعاني هي ذاتها التي أوردناها في باب الحديث عن التوجيه النحوي من جهة، وعن الإعراب من جهة أخرى. وبالنظر إلى التفسير من حيث المصطلح فهو يبين أن لا غنى للمفسر عن علم اللغة في عمله في التفسير، وهذا ما سنشير إليه عند تناولنا لحاجة المفسر إلى الإعراب.

إنَّ العلاقات التي اتضحت لنا بين هذه التعريفات التي اقتضتها الدراسة تصب في نبع واحد، وهو الكشف عن المعاني وبيانها وتفسيرها من خلال النظر في استعمال الألفاظ وفق وظيفتها النحوية، والتي تساعد أهل النحو والتفسير في تحديد المواطن التي يظهر فيها تجاذب المعنى والإعراب، وتوجيه ذلك بما يتلاءم مع المعنى المراد من النصوص القرآنية. وهو ما قادنا إلى جعل الباب الأول في هذه الدراسة متعلقاً بالمفاهيم والمصطلحات التي تُأصّل للمسألة، وتحدّد اتجاهها ومعانيها، لتكون الأساس الذي تبنى عليه هذه الدراسة.

5.1 العلاقة بين المعنى والإعراب :

نالت ظاهرة الإعراب حظها الأوفر عند علماء النحو، ويعود ذلك إلى أنَّ الإعراب هو السمة البارزة في نظام العربية، والمرشد إلى طريقها، فلا يمكن للدارس دراسة أي نص دون النظر في العلاقة بين المعنى والإعراب، وغيرها من المعاني الدلالية والتركيبية التي تقود إلى المقاصد الكبرى للنص.

إنَّ منبع اهتمام علماء النحو قديماً في مصنفاتهم في إعراب القرآن وألفاظه، وكتب التفاسير وعلم القراءات، وكتب النحو وغيرها هو الحاجة إلى فهم النص القرآني، وضبط قواعد اللغة ودراستها واستنباط أحكامها ونظامها المعجز وفق ما جاء في القرآن الكريم، مع الاستناد إلى كلام العرب وأشعارهم، ما أسهم في فهم وتفسير القرآن، وضبط قراءاته على الوجه الذي نزل به.

وقد أشار مُحمَّد إبراهيم إلى عناية علماء النحو بالنظام الإعرابي بقوله: "إنَّ هذا التصنيف في النحو، والذي توحى فيه المؤلفون خاصة واحدة من خصائص التركيب فجعلوها معتمد حديثهم وتناولوا باقي هذه الخصائص من خلالها ليوقفنا على أنَّ هذا النظام الإعرابي قد فاق في الأهمية ما سواه، وكأنهم أدركوا أنه إذا خلا منه الأداء فقد ذهب عنه مسحة العربية" (إبراهيم، الإعراب سمة العربية الفصحى، صفحة ص 9)

ولو نظرنا إلى طبيعة العلاقة بين الإعراب والمعنى في الدرس اللغوي الحديث، فإننا سنجد اتجاهات معاصرة متباينة: الاتجاه الأول: من ينكر الإعراب جملة وتفصيلاً، وأبرز من اشتهر بهذه المسألة إبراهيم أنيس، حيث يرى أنَّ الإعراب لم يكن ظاهرة لغوية على ألسنة المتكلمين، بل هو صناعة أتقنها النحاة ونجحوا في فرضها على فصحاء العرب والخلفاء وأصحاب القراءات وغيرهم، وقد سمى ذلك بـ (قصة الإعراب). (أنيس، 1966م، الصفحات الفصل الثالث /ص183-258)

وقد استند في رأيه على رأي قطب في المسألة حيث قال: "وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك مُعاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام " (الزجاجي، 1406 هـ -

1986 م، الصفحات ص 70-71)، بيد أن النص الذي استند فيه إبراهيم أنيس على رأيه هو الدليل البين على توجيه العلة التي وجد لأجلها الإعراب بالحركات الثلاث والسكون، فهو بمنزلة الأداة التي تقود إلى المعاني، وبها نقف على أغراض المتكلمين، فالحركات تفرّق بين المعاني، ومن ذلك لو قلنا: "ما أحسن زيد" غير معرب، فهل بإمكاننا تحديد أو بلوغ المعنى المراد؟! إن غياب الحركات أخفى الغرض من استعمال هذه الألفاظ، فلم تتمكن من تحديد المراد منها.

أما قولك: "ما أحسن زيدًا" و "ما أحسن زيدًا" و "وما أحسن زيدًا" فإنك قد أبنت بالإعراب عن المعنى الذي تريده (فارس، الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، 1997.1418 م، الصفحات ص 143 - بتصرف) فقولك: "ما أحسن زيدًا!" يفيد التعجب، و "ما أحسن زيدًا" يفيد نفي الإحسان عنه، و "ما أحسن زيدًا" فإنه يفيد السؤال عن الأحسن فيه، فقد جاءت الحركات الإعرابية في الجمل الثلاث قرينة لمعنى محدد فيها.

الاتجاه الثاني: يقر بعلاقة الإعراب بالمعنى في العربية، ومن أشهر من تناول هذه المسألة محمد إبراهيم البناء، فقد أثبت ما أثبتته النحاة - فيما بعد سيبويه - من أن الرفع علم الإسناد، والنصب علم المفعولية، والجر علم الإضافة. (إبراهيم، الإعراب سمة العربية الفصحى، صفحة ص 12)

إلا أن بعض الباحثين أشار إلى انتماء هذه الأقسام الثلاثة إلى قسم واحد وهو الدلالة النحوية، بوصفه واحدًا من المعاني التي يدل عليها الإعراب، إضافة إلى الدلالة الطبيعية والدلالة البلاغية، فالدلالة الطبيعية تكمن في أصوات الحركات الإعرابية التي ترتبط بطبيعتها بما تدل عليه من رفع نصب وجر، أما الدلالة البلاغية فإنها تشير إلى أن الرفع في المرفوعات يدل على التقدم في الرتبة على غيرها، أما النصب والجر فيدلان على التأخر، والحركات تحمل معنى نحويًا وطبيعيًا وبلاغيًا. (قاسم، 1999 م، الصفحات 48-61 - بتصرف)

الاتجاه الثالث: يبحث أصحاب هذا الاتجاه، وفي مقدمتهم عبد السلام المسدي في علاقة المعنى بالإعراب، وما في النظام اللغوي الإعرابي من مزايا أخرى تخدم المعنى، مشيرًا بذلك إلى المقاصد الجرجانية ودورها في الكشف عن خفايا هذا النظام.

وقد أشار إلى أن مفتاح النحو في الإعراب، بوصفه إحدى السمات الكبرى الفاصلة بين اللغات، وتناول في حديثه تقسيم الألسنة إلى إعرابية وغير إعرابية، فاللغات غير الإعرابية توصف بأنها لغات تحليلية، واللغات الإعرابية توصف بأنها تأليفية، ويبيّن سبب وصفها بذلك حيث قال: "هذه اللغات سميت تأليفية لأن انضمام الألفاظ بعضها إلى بعض يتألف منه الكلام تألفًا تلقائيًا بمجرد تطويع أواخرها بحركات الإعراب" (السلام، 2010، الصفحات ص 49 - بتصرف)، وقد دلّ على ذلك بارتصاف الخبر حذو المبتدأ ليكونا جملة مفيدة.

وخلاصة ما سبق نجد في الدرس اللساني الحديث من نظر إلى علاقة الإعراب بالمعنى نظرة إنكارٍ ، ومن أخذ بإقرار هذه العلاقة بينهما مستنداً إلى أقوال النحاة القدماء، ومن وقف موقفاً وسطاً فيها، مشيراً إلى أنَّ ظاهرة الإعراب واحدة من قرائن كثيرة تتضافر معاً لخدمة المعنى وأدائه، وهو ما يدعو إلى النظر في عناصر لغوية أخرى، كهيئة الكلمة وصيغتها ومحلها حيث يقول الزركشي: " وعلى الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسرار النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها لكونها مبتدأ أو خبراً أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادئ الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف وتنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك. " (بھادر، البرهان في علوم القرآن، 1376 هـ - 1957 م، صفحة ج1/ 302) . إلا أننا -ومن خلال هذه الدراسة -سنظهر العلاقة التفاعلية بين المعنى والإعراب، والتي بدورها تفصح عن المعاني المرادة في النص القرآني، بل وتتجاوز ذلك إلى إبراز المعاني والمقاصد البلاغية والتواصلية في استعمال اللغة.

2. تجاذب المعنى والإعراب.

1.2 تجاذب المعنى والإعراب:

أورد الزركشي في البرهان قوله: " قد يقع في كلامهم هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب، والفرق بينهما أنَّ تفسير الإعراب لا بدّ من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضّر مخالفة ذلك " (بھادر، البرهان في علوم القرآن، 1376 هـ - 1957 م، صفحة ج1/ 304) . يرتبط المعنى بالإعراب بروابط عدة، وتختلف هذه الروابط وفق الأقسام التي يندرج تحتها المعنى؛ ويمكننا تقسيم المعنى إلى: المعنى المعجمي الذي يعطي الكلمة معناها مفردة، والمعنى الوظيفي والذي تكتسبه الألفاظ تبعاً لمواقعها في الجمل والسياقات التي ترد فيها، والمعنى الدلالي والذي يحتاج لقرائن كثيرة للتوصل إليه.

فلو أردنا النظر إلى تفسير المعنى فلا بدّ لنا من الرجوع إلى الدلالة المعجمية للكلمة في ذاتها، ثم النظر في المعنى الدلالي الذي يستند إلى معرفة القرائن المحيطة بالمعنى. أما لو أردنا النظر إلى تفسير الإعراب، فلا بدّ لنا من الرجوع إلى المعنى الوظيفي للكلمة بالنسبة لما يجاورها من فاعلية ومفعولية ونحوهما، وما يقع مواقعها في الجمل. ومما لا شك فيه، أنَّ النظام الإعرابي الذي حدّد قواعد الإعراب للألفاظ، إنما بني على أساس النظر في المعنى الوظيفي للكلمة، ولكن السؤال: هل يمكننا الاكتفاء بالمعنى الوظيفي لبيان العلاقة بين المعنى والإعراب؟

إنَّ ارتباط الإعراب بالمعنى لا يقتصر على مقتضى العامل من حركة وحرف أو سكون وحذف، فالعلامة الإعرابية التي تظهر على أواخر الكلم ليست وحدها من تحدّد طبيعة العلاقة بين الإعراب والمعنى، فالمعنى النحوي لا يقتصر على اللفظ وحده، بل يتعداه ليشمل المعاني المعجمية والدلالية المراد التعبير عنها، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

إلا أنه قد يقع تعارض بينهما، ما يجعل أحدهما مخالفاً للآخر، وقد أشار ابن جني إلى هذه المسألة في باب تجاذب المعاني والإعراب فقال: "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاماً ما، أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب" (جني، الخصائص، صفحة ج3/258).

ويقودنا قول ابن جني إلى ضرورة مراعاة المعنى عند تجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد، بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه، فينظر إلى المعنى ويؤول لصحته الإعراب. ومن ذلك قولهم: "أهلك والليل"، فقد وجّه سيبويه العبارة بقوله: «كأنه قال: بادر أهلك قبل الليل، وإنما أراد أن يحذره أن يدركه الليل، والليل محذر منه" (سيبويه، الكتاب، صفحة ج1/275).

وقد عبّر ابن جني عن ذلك بقوله على توجيه سيبويه: "هذا -لعمري- تفسير المعنى لا تقدير الإعراب، فإنه على الحق أهلك، وسابق الليل". (جني، الخصائص، صفحة ج3/264). ويظهر أن سيبويه أشار إلى تفسير المعنى فقط، دون أن يذكر جر كلمة (الليل) بالمضاف قبلها، ما جعل الإعراب يخالف تفسير المعنى، فكلمة (الليل) مفعول به للفعل المحذوف (سابق).

ومن ذلك قولهم: "اذهب بذي تسلم" فقد حمّله السيرافي على توجيه المعنى بالدعاء؛ كأنه قال في المعنى: "اذهب بذي تسلم: والله يسلمك"، ووجّه ابن خالويه العبارة بـ (والله يسلمك). (المرزبان، 2008 م، صفحة ج3/333) وهو من باب أن الفعل يقوم مقام مصدره في الإضافة، والمراد: اذهب بذي تسلم، أي بذي سلامتك وقد بيّن ابن جني في الباب الذي أفرده لهذه المسألة في "خصائصه"، أن هذا الباب، قد يقع فيه الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، ما يؤدي إلى إفساد الصنعة عند من يضعف نظره في هذه المسألة. (جني، الخصائص، الصفحات ج1/281 - بتصرف) ومن الأمثلة التي تنطبق على ذلك قولنا: "كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك؛ فيفهم معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعته، وهذا يوقع الوهم بأن الثاني خبر للأول، والأمر على غير ذلك، فهو على تقدير الإعراب، بمعنى: كل رجل وصنعته، وأنت مع شأنك فيه عطف للثاني على الأول، وخبرها محذوف تقديره مقترنان أو مصطحبان، فيصبح المعنى: كل رجل وصنعته مقترنان، وأنت مع شأنك مصطحبان. وقد نوّه ابن جني على كثرة تمثيل سيبويه في كتابه على المعنى؛ "فلا يتوهم من لا خبرة له أنه قد جاء بتقدير الإعراب، فيحمّله على الإعراب، وهو لا يدري". (الموصللي، 1373هـ - 1954م، الصفحات ص131-132 بتصرف)

وقد مثل لوقوع الخلط في فهم كلام سيبويه من حيث تفسير المعنى وتقدير الإعراب بقوله: "أنت مني فرسخين"، والمعنى: أنت مني ما دما نسير فرسخين، فنصب (فرسخين) على الظرف، وأشار إلى ذلك أبو حيان فقال: "والذي

ينبغي أن يُخرَج عليه كلام سيبويه بأنه تفسير معنى لا إعراب". (حيان ١، الصفحات ج 72/4-73) ف (أنت مني) مبتدأ وخبر، ونصب فرسخين على الظرف، والتفسير الذي أورده سيبويه إنما هو تفسير معنى لا إعراب.

وقد تنبّه علماء التفسير إلى علاقة التي يظهر فيها تجاذب المعنى والإعراب، فنجد في كتبهم عبارة: "هذا صواب في التفسير خطأ في العربية" وقد أوردها الفراء في معانيه، ومنهم من أورد عبارة "هذا تفسر معنى لا تفسير إعراب" كأبي حيان الأندلسي، وقد تبعه في ذلك السمين الحلبي والسفاقسي والسيوطي، وقد برزت عناية الزمخشري بالألفاظ والصناعة النحوية معاً، وسيتضح هذا من خلال الأمثلة التي سنوردها.

خلاصة ما سبق: إنَّ فهم العلاقة التي تربط المعنى والإعراب لا يمكن أن يكون بمعزلٍ عن التفسير؛ لما بينهما من ارتباطٍ وثيقٍ في بيان المراد من كلام الله تعالى، وقد أشار العلماء إلى ضرورة معرفة المفسر بالنحو بوصفه الأداة التي تسهم في الكشف عن المعاني، وترشد إلى المواضع القرآنية التي تعددت فيها أوجه الإعراب، وما يضيفه هذا التوجيه النحوي للكلمة القرآنية من معاني تفتح آفاق التفسير.

2.2 ترجمة موجزة للزمخشري (467-538):

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري، الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره من غير ما دفع، تشد إليه الرحال في فنونه. (الإربلي، صفحة ج 5/ 168). ولد في (زمخشري) بالقرب من (خوارزم) وعاش فيها، ودرس علم العربية والأدب والعلوم الدينية، ثم انتقل إلى مراكز العلم كبخارى وبغداد والشام، وجاور مكة زماناً فصار يقال له "جار الله" لذلك، وكان هذا الاسم علماً عليه، وقد "كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علوم شتى". (الرومي، 1414 هـ - 1993 م، الصفحات ج 5/ 578-588) وقد أخذ النحو عن أبي مضر منصور، وله العديد من المصنفات في التفسير والنحو واللغة والبلاغة، وقد ذاع فضله وعظم في أعين الناس حتى أثنى عليه العلماء، فكان يضرب به المثل في علوم الأدب والنحو واللغة والتفسير.

ويعد الزمخشري علماً من أعلام الفكر الإسلامي، وتفسيره "الكشاف" يعدُّ بمثابة الموسوعة البلاغية العربية، وهو دليل على تنوع ثقافته في العلوم الدينية واللغوية والأدبية والبلاغية، حيث تطرّق من خلال تفسيره للعديد من الفنون اللغوية ذات الصلة الوثيقة بالتفسير وأخصها البلاغة، حيث تنبه إلى مزية نظم القرآن، وإيجاءات الألفاظ، وما تلقيه من ظلال على المعاني المرادة، وقد ظهر اهتمامه وجهده بالبلاغة في أكثر من مصنف من مصنفاته منها: المفصل والذي غني بشرحه خلق كثير، وأسرار البلاغة وغيرها من المصنفات. توفي الزمخشري بقصبة خوارزم (الجرجانية من قرى خوارزم) ليلة عرفة (538 هـ).

3.2 التوجيه النحوي بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، وفيه ثماني مسائل:

1.3.2 اقتران جملة الحال بالواو، إذا كانت مصدرية بفعل مضارع مثبت :

اختلف النحويون في حكم اقتران جملة الحال بالواو، إذا كانت مصدرية بفعل مضارع مثبت؛ فقول الجمهور عدم الجواز، وذلك "أنَّ المضارع مشابه للاسم، فلا تدخل عليه الواو، كما لا تدخل على الاسم" (المرادي، صفحة ج719/2). وقد ورد في الإيضاح في علوم البلاغة: «يجب ترك الواو إذا كانت الجملة الحالية مبدوءة بفعل مضارع مثبت، وذلك لشبهها بالحال المفردة تمام المشابهة؛ لأنها تدل حصول صفة؛ "لأن الفعل مثبت" وهذه الصفة غير ثابتة؛ "لأن الحال فعل" والمقارنة موجودة؛ لأن الفعل مضارع فتعطي حينئذ حكم الحال المفردة في وجوب ترك الواو - المثال: حضر محمد يضحك" (عمر، صفحة ج164/3)

وذهب الجزولي بأنَّ الواو لا تجيء مع المضارع غير الماضي مبني إلا قليلاً، وقد تبعه في ذلك الخفاجي في حاشيته وقال بأنَّ المضارع المثبت لا يقترن بالواو الحالية إلا شذوذاً. (العزير، صفحة ص9). ونجد الزمخشري يعلّق على قوله تعالى: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) البقرة/ 42. بأنَّ (وتكتُمون) جملة في موضع الحال، وقدره بـ (كاتمين) فقال: "وفي مصحف عبد الله: وتكتُمون، بمعنى كاتمين وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ في حال علمكم أنكم لا بسون كاتمون، وهو أقبح لهم" (أحمد، صفحة ج133/1)

وتبعه في ذلك أبو حيان في البحر المحيط بأنَّه تفسير معنى لا تقدير إعراب: "وقرأ عبد الله: وتكتُمون الحق، وخُرج على أنها جملة في موضع الحال، وقدره الزمخشري: كاتمين، "لأنَّ التقدير الإعرابي للمضارع عند دخول واو الحال عليه مبتدأ تقديره: (وأنتم تكتُمون الحق). وحمل الزمخشري الواو المقترنة بالمضارع على الحالية في قوله تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) البقرة/ 91 فعلق على (ويكفرون) (ويكفرون) : " قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا مُقِيدًا بِالتَّوْرَةِ وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ أَيِ قَالُوا ذَلِكَ وَالْحَالُ أَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَ التَّوْرَةِ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ مِنْهَا غَيْرَ مُخَالَفٍ لَهُ " (الزمخشري، الكشف، صفحة ج165/1)

وقال السمين الحلبي في قوله تعالى: (وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ): " يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أن تكون استئنافية استؤنفت للإخبار بأنهم يكفرون بما عدا التوراة فلا محل لها من الإعراب، والثاني أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، أي: وهم يكفرون، والجملة في محل نصب على الحال، والعامل فيها «قالوا» أي قالوا: نؤمن حال كونهم كافرين بكذا" (الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، صفحة ج513/1)

ووجه الزمخشري الواو المقترنة بالفعل (ولما يعلم) في قوله تعالى: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) آل عمران/ 142 برفع (يعلم)، وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو: "وروى عبد الوارث عن أبي عمرو (ويعلم) بالرفع على أن الواو للحال، كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون." (الزمخشري، الكشاف، صفحة ج421/1) وقد وافقه في ذلك السمين الحلبي بتوجيه الجملة (ولما يعلم) على الحال. (الحلبي، الدر المصون، صفحة ج409/3) وفي قوله تعالى: (وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا جَاءَنَا مِنَ الْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ لِقَوْمِ الصَّالِحِينَ) المائدة/ 84 وجه الزمخشري الواو في قوله (ونطمع) بأنها واو الحال، والتقدير: طامعين.

وبناءً على ما سبق؛ فإننا نجد الزمخشري قد وجه الآيات التي اقترنت واو الحال فيها بالمضارع، على تفسير المعنى لا الإعراب، مع أخذه برأي جمهور النحاة في المسألة، حيث ذكر في (المفصل) بأن الواو لا تدخل على الفعل المضارع المثبت، مبيناً أن الجملة تقع حالاً. ولا تخلو من أن تكون اسمية فعلية، وإن كانت فعلية لم تخل من أن يكون فعلها مضارعاً أو ماضياً، فإن كان مضارعاً لم يخل من أن يكون مثبتاً أو منفياً، فالمثبت يكون بغير واو. أي أنه لا تعارض في كلامه الصريح في الفصل مع ما أورده من توجيه للآيات السابقة في الكشاف؛ لأنه جاء بها من قبيل تفسير المعنى لا الإعراب.

2.3.2 الابتداء بـ (أنّ) المفتوحة:

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ الابتداء بـ (أنّ) المفتوحة غير جائز، وقد أشار سيبويه لعدم استحسان هذا؛ لأنّ أن تلي إنّ لا أن، مشيراً إلى ثقل الابتداء بالثقيلة المفتوحة وحسن الابتداء بالخفيفة. علّق ابن السراج على كلام سيبويه عن سبب قبح ذلك بقوله: "وإنما استقبح ذلك من الابتداء بأن المفتوحة لأنها إنما هي بمنزلة "أنّ" الخفيفة التي هي مع الفعل بمعنى المصدر. وما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه، فلا يجوز أن يتصرف تصرف "أنّ" الخفيفة الناصبة للفعل في جميع أحوالها" (السراج، صفحة ج266/1)

ويدل كلام سيبويه على عدم جوازه البدء بأنّ المفتوحة، حتى لا تُشبه بالأسماء التي تعمل فيها إنّ، ولا تُشبه كذلك بأن الخفيفة التي تنصب المضارع بعدها، وتكون مصدراً مؤولاً من الفعل. إلّا أنّ الزمخشري قد وجه المصدر المؤول (وأنّ أكثركم) في محل رفع مبتدأ في قوله تعالى: (قل ي أهل الكتب هل تَنقِمُونَ منا إلّا أن ءامناً بلله وما أنزل إلينا وما أنزل من قبل وأنّ أكثركم فاسقون) المائدة / (59)، حيث رفعها على الابتداء، وجعل الخبر محذوفاً؛ أي: وفسقكم ثابت معلوم عندهم". ونشير هنا إلى اعتراض أبي حيان على تقديره للخبر مؤخراً، فقال: "ولا ينبغي أن يقدم الخبر إلا مقدماً، أي: (ومعلوم فسق أكثركم)؛ لأنّ الأصح أن لا يبدأ بها متقدمة إلا بعد أمّا فقط" (الأندلسي، البحر المحيط، صفحة ج304/4)

ويمكننا تأييد توجيهه (أن أكثركم) بأنه تفسير معنى لا إعراب، بالوقوف على شواهد قرآنية أخرى قدّر فيها الزخمشري الخبر مقدّمًا، ومن ذلك قوله تعالى: (ألم يعلموا أنه من يُجادِدِ الله ورسوله فأنَّ له نار جهنم خالدين فيها ذلك الحزبي العظيم) التوبة/ 63 فقال: "فأنَّ له على حذف الخبر، أي: فحق أن له نار جهنم." (الزخمشري، الكشاف، صفحة ج2/285) وذكر أبو حيان قوله: "وقرأ الجمهور فأنَّ له بالفتح... وخبره محذوف قدره الزخمشري مقدّمًا نكرة أي: فحق أن تكون" (الأندلسي، البحر المحيط، صفحة ج5/451) وفي قوله تعالى: (إلا بلاغا من الله ورسولته ومن يعص الله ورسوله فإنَّ له نار جهنم خالدين فيها أبداً) علّق الزخمشري على قراءة: "فأنَّ له نار جهنم" بفتح همزة أن بقوله: "فجزاؤه أن له نار جهنم" حيث قدّر مبتدأ مقدّمًا للخبر؛ وجعل أن وما في حيزها خبرًا، ما يدل على أنه يرى عدم جواز الابتداء بأن مفتوحة.

فالزخمشري في مواطن من تفسيره، يقدر خبرًا مؤخرًا وفق تفسير المعنى لا الإعراب، وهو لا يسير في هذا الاتجاه وحده، بل نجد الزجاج قد سبقه في ذلك، ففي قوله تعالى: (وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلِّمُوا عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ) الأنعام/54، قال الزجاج في: (فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ): " وإذا فتح الثانية مع كسر الأولى لأن معناها المصدر، والخبر محذوف، المعنى: إنه من عمل كذا وكذا فمغفرة الله له" (59) (إسحاق، 1408هـ - 1988م، صفحة ج2/254) أي أنه يأخذ بذلك من أجل تفسير المعنى، ويقدر لذلك الإعراب.

3.3.2 حذف الفاعل :

أخذ الزخمشري على من قدّر فاعلاً محذوفاً للفعل (كبر) في قوله تعالى: (الذين يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذْلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٌ) غافر/ 35 حيث جعل الفاعل محذوفاً، والفاعل لا يجوز حذفه، حيث جعل فاعل كبر قوله كَذْلِكَ أي: كبر مقتاً مثل ذلك الجدل. وعلّق أبو حيان على ردّ الزخمشري لمن حذف الفاعل بأنه إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، فقال: " فَإِنَّ قَائِلَ ذَلِكَ هُوَ الْحَوْفِيُّ، وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ فسر المعنى ولم يرد الإعراب، وأما تفسير الإعراب أنَّ الفاعل بكبر ضمير يعود على الجدل المفهوم من يجادلون، كما قالوا: من كذب كان شرًّا له، أي كان هو ، أي الكذب المفهوم من كذب." (الأندلسي، البحر المحيط، صفحة ج9/257)

فهو لم يقصد بذكر الاسم الظاهر حذف الفاعل، بل بيّن مرجع الضمير، فهو إما أن يكون راجعاً إلى المصدر من الفعل (يجادلون)، وإما أن يكون في الكلام مضاف محذوف، تقديره: جال الذين يجادلون كبر، فيكون الضمير عائداً على المضاف المقدر، حيث يمكن أن يؤدي تقدير (كبر جداهم) إلى حذف الفاعل، والفاعل لا يجوز حذفه، إلا أن في الكلام حذف مضاف تقديره: جدال الذين يجادلون كبر، فالمنوي في (كبر) راجع إلى المضاف المحذوف.

وتفسير قول الزخشي يدلُّ على أن هي المخففة من الثقلة واللام هي الفارقة، والمعنى: وإن الشأن كانوا من قبل بعثة الرسول صَلَّى الله عليه وسلَّم في ضلال ظاهر . وجعل الزخشي في مواطن أخرى وردت فيها إن المخففة، الاسم المحذوف منها تقديره هو: الشأن والحديث. غير أنَّ كلامه محمول على تفسير المعنى لا الإعراب . فالزخشي في توجيهه للمعنى يجعلها عاملة، وهو بذلك يخالف الجمهور في إهمالها وإبطال عملها، وذلك لأنَّه حملها على تفسير المعنى لا الإعراب.

5.3.2 تقدير الفعل بعد (بلى) :

وجَّه الزخشي قوله تعالى: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) البقرة/112 : "وأن يكون (مَنْ أَسْلَمَ) فاعلا لفعل محذوف، أى بلى يدخلها من أسلم" (الزخشي، الكشف، صفحة ج1/178) فنراه يقدِّر هنا فعلاً بعد (بلى) أي: يدخلها، مريدًا بذلك تقدير المعنى لا تقدير الإعراب، إذ لا حاجة للتقدير هنا . غير أنَّ الزخشي ربما أراد تفسير الإعراب؛ لأنه ذكر الفاعل والفعل المحذوف، وهذا له علاقة بالإعراب لا المعنى، وجعل جملة (فله أجره عند ربه) معطوفة على ما قدَّره من فعل وهو: (يدخلها من أسلم).

إنَّ ما أورده الزخشي حول هذه المسألة من كلام يجعلنا نقول بأن تفسيره هو تفسير إعراب، غير أننا من جهة أخرى نجده قد وجَّه المعنى بتقدير فعل بعد بلى، وذلك من غير إيراد للمصطلحات النحوية كالفاعل والفاعل؛ فقال في قوله تعالى: (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) النحل/38 أي: يبعثهم ليبين لهم. فهو يقدِّر فعلاً بعد بلى من قبيل توجيه المعنى لا الإعراب.

وبناءً على ما سبق؛ فإننا نجد الزخشي في المسألة الواحدة، يأخذ بتفسير الإعراب تارة، وبتفسير المعنى تارة أخرى، ما يدل على عنايته بالمعنى والإعراب معاً، فهو يوجه التفسير وفق دلالات النص القرآني.

6.3.2 عطف الجمل على الجمل لتقدير الفعل :

ذكر الزخشي في معطوف (وفي موسى) في قوله تعالى: (وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ) الذاريات/38 قوله: "وفي موسى عطف على وفي الأرض، أو على قوله (وتركنا فيها آية) على معنى: (وجعلنا في موسى آية)، كقوله: علفتها تبنًا وماءً باردًا" (الزخشي، الكشف، صفحة ج4/403)

وذكر العبارة ابن جني في باب شجاعة العربية (جني، الخصائص، صفحة ج2/434): (علفتها تبنًا وماءً باردًا)، فيمكنك تقدير فعلٍ مناسب ليكون الكلام من باب عطف الجمل، وهو: (علفتها تبنًا وسقيتها ماءً باردًا). والوجه الثاني الذي ذكره الزخشي في (وفي موسى) إنما هو من قبيل عطف الجمل على الجمل؛ فالمعنى: تركنا فيها آية، وجعلنا في موسى آية.

وهذا ما ذهب إليه ابن عاشور في تفسيره: " قَوْلُهُ: وَفِي مُوسَى عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: فِيهَا آيَةٌ [الذاريات: 37]، وَالتَّقْدِيرُ: وَتَرَكْنَا فِي مُوسَى آيَةً، فَهَذَا الْعُطْفُ مِنْ عَطَفِ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لِتَقْدِيرِ فَعْلٍ: تَرَكْنَا بَعْدَ وَائِ الْعُطْفِ، وَالْكَلَامُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ فِي قِصَّةِ مُوسَى حِينَ أُرْسِلَتْهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بَسُلْطَانٍ مُبِينٍ فَتَوَلَّى إلخ... " (عاشور، التحرير والتنوير ، صفحة ج 9/27) فقد وجَّهه على المعنى من جهة تفسير المعنى لا الإعراب

والزحشري يقدِّر الفعل (جعلنا): (وتركنا فيها آية، وجعلنا في موسى آية)، والفعل المقدر يجعل الكلام من باب عطف الجمل. ومنه في قوله تعالى: (والذين تَبَوَّؤْا الدار والائمان من قبلهم يُجْزَوْنَ مِنْهَا جِزَاءً لِّمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ) الحشر/9 حيث يُقدَّر كذلك فعلاً مناسباً يستقيم معه عطف الجمل، فيجعل الذين معطوفاً على المهاجرين، وهم الأنصار، فيكون معنى عطف الإيمان على الدار أي: تَبَوَّؤْا الدار وأخلصوا الإيمان.

7.3.2 تفسير (هل) بمعنى (قد) :

ذهب الزحشري في تفسير قوله تعالى: (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) الإنسان/1 بأن هل جاءت بمعنى قد: " هل بمعنى «قد» في الاستفهام خاصة، والأصل: أهل.... فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً، أي: أتى على الإنسان قبل زمان قريب حينٌ من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً أي كان شيئاً منسياً غير مذكور نطفة في الأصلاب " (الزحشري، الكشاف ، صفحة ج 565/4). وأكد على كلامه بنسبة هذا المعنى في (هل) إلى سيبويه بقوله: " وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها، لأنها لا تقع إلا في الاستفهام " (الزحشري، المفصل، صفحة 437) فنجد سيبويه قد أشار إلى أنَّ هل إنما تكون بمنزلة قد، مع ترك الألف التي لا تقع إلا في الاستفهام، فهو بذلك يميز مجيء (هل) بمعنى (قد).

وقد أشار ابن عاشور في تفسيره إلى ذلك فقال: " وَ (هَلْ) حَرْفٌ يُقِيدُ الاسْتِفْهَامَ وَمَعْنَى التَّحْقِيقِ، وَقَالَ جَمْعُ أَصْلٍ هَلْ إِنَّهَا فِي الاسْتِفْهَامِ مَثَلٌ (قَدْ) فِي الْحَبَرِ، وَبِمُلَازِمَةِ هَلْ الاسْتِفْهَامُ كَثِيرٌ فِي الْكَلَامِ حَذْفُ حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ مَعَهَا فَكَانَتْ فِيهِ بِمَعْنَى (قَدْ) " (عاشور، التحرير والتنوير ، صفحة ج 372/29) فالاستفهام في هل بتقدير الهمزة، لمجيء هل في باب الاستفهام، وقد وجَّه بعض المفسرين هل بمعنى قد كما فعل الزحشري، وهذا دليل على تفسيره لـ (هل) تفسير معنى لا إعراب.

وذهب ابن خالويه إلى القول باطراد بمجيء (هل أتاك) في كل موضع في القرآن بمعنى (قد أتاك) (خالويه، 1360هـ -1941م ، صفحة 64)، وذهب المبرد إلى القول بأنها تأتي بمعنى قد: " وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ قَدْ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ { هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينَ مِنَ الدَّهْرِ } لَأَنَّهُا تَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الاسْتِفْهَامِ " (المبرد، صفحة ج 43/1)

وخلاصة ما تقدّم؛ نجد أنّ القول بتفسير (هل) بمعنى (قد) لا يقتصر على أهل التفسير، بل قد أخذ كذلك من أهل النحو، الأمر الذي يجعل تفسير المعنى عند الزمخشري قائماً على حجة ودليل.

8.3.2 حذف أداة الشرط وفعله :

قال تعالى : (وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) البقرة/60 أجاز الزمخشري في الفاء بأنها فاء الجواب، وفعل الشرط وأداته محذوفان: "فَانْفَجَرَتْ الفاء متعلقة بمحذوف، أي فضرب فانفجرت. أو فإن ضربت فقد انفجرت" (الزمخشري، الكشف، صفحة ج1/144). وقد علق ابن عاشور على توجيه الزمخشري للفاء بقوله: "وَأَمَّا تَقْدِيرُ الشَّرْطِ هُنَا أَيُّ فَإِنْ ضَرَبْتَ فَقَدْ انْفَجَرَتْ... غَيْرُ بَيِّنٍ، وَمِنْ الْعَجَبِ ذِكْرُهُ فِي الْكَشَافِ". فهو - أي ابن عاشور - يرى : " أَنَّ الْفَاءَ لَا تُعَدُّ فَاءً فَصِيحَةً إِلَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقِمَّ عَطْفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا فَإِذَا اسْتَقَامَ فَهِيَ الْفَاءُ الْعَاطِفَةُ وَالْحَذْفُ إِجْازٌ وَتَقْدِيرُ الْمَحْذُوفِ لِبَيَانِ الْمَعْنَى " (عاشور، التحرير والتنوير، صفحة ج1/519) أي أنّها عنده فاء العطف، وهي كذلك عند السمين الحلبي عاطفة على محذوف لا بدّ منه، والتقدير: فضرب فانفجرت. غير أنّه يعلّق على قول الزمخشري بقوله: "وجعلها الزمخشري جواب شرطٍ مقدّرٍ، قال: «أو: فإن ضربت فقد انفجرت، قال: وهي على هذا فاءً فصيحةً لا تقع إلا في كلامٍ بليغ، وكأنه يريد تفسير المعنى لا الإعراب" (الحلبي، الدر المصون، صفحة ج1/385)

ونجد أنّ الزمخشري في توجيهه لحذف أداة الشرط وفعله إنما يسوق ما يدل على تفسيره للإعراب لا المعنى، حيث يجعل الفاء واقعة في جواب الشرط ويقدر لها أداة شرط وفعل شرط، وهذا صنعة إعراب لا معنى، والله أعلم. وقد نستدلّ على ما سبق بتفسيره لقول الله تعالى : (يُعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ) العنكبوت/ 56 والتقدير: "... الفاء جواب شرط محذوف، لأنّ المعنى: إنّ أَرْضِي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرض فأخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط وعوّض من حذفه تقديم المفعول - فأياي - مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص والإخلاص. " (الزمخشري، الكشف، صفحة ج3/461). فهو يوجّه التفسير نحو تفسير الإعراب؛ وذلك بحديثه عن حذف الشرط، وتقديم المفعول به.

3. الخاتمة:

إنّ تناول التوجيه النحوي بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، ودراسته من مظان كتب التفسير والنحو، ومحاولة الكشف عنه بتفنيذ آراء علماء اللغة والنحو والتفسير فيها، لأمر يحتاج إلى إمعان نظر، وطول مراجعة وتدبر، فهي دراسة مفتوحة الأبواب، حمّالة أوجه وبيان. لذا فقد استدعت هذه الدراسة العقل وكشفت عن جوانب لغوية ونحوية في التفسير،

تستلهم في النفس حضور القلب وإذعان العقل لأي محكم التنزيل لفهمه وفق مراد الله تعالى، الأمر الذي يدعونا إلى توسيع دائرة البحث في مختلف كتب التفسير والنحو للنظر في أوجهها المتعددة في مستقبل الأيام - إن شاء الله -.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- (1) يُعنى التوجيه النحوي بإعطاء الحكم النحوي وتوجيهه وفق قوانين وقواعد تضبط هذه الحكم، ويمكن الاستدلال بها على الحكم أو تعليقه أو تقريره أو نفيه باعتبار وجه أولى من وجه آخر.
- (2) اتجه علماء النحو في تعريفاتهم للإعراب من اتجاهين هما اللفظ والمعنى.
- (3) تتوسع علاقة المعنى بالإعراب عند تجاوز المعنى النحوي والمعنى المعجمي للكلمة المفردة، والنظر في المعاني الدلالية التي تحتاج إلى قرائن كثيرة لتوجيهها.
- (4) لا بدّ للمفسر من دراسة الإعراب وفهم أحكامه؛ لما له من دور بالغ الأثر في توجيه المعنى وتفسيره، لذا فإنّ فهم العلاقة بين المعنى والإعراب لا يمكن أن تكون بمعزل عن التفسير.
- (5) نجد في الدرس اللساني الحديث آراء متباينة في فهم العلاقة بين المعنى والإعراب، وهذه الآراء تنقسم في فهمها لهذه المسألة بين من ينكر هذه العلاقة، ومن يؤيدها مستنداً إلى أقوال النحاة القدماء، ومن يقف منها موقفاً وسطاً -وهو ما تتبناه هذه الدراسة - والذي يشير إلى أنّ الإعراب واحدٌ من قرائن كثيرة تتضافر لخدمة المعنى.
- (6) شكّل النحو عند الزمخشري الأداة الأساسية في تفسيره (الكشاف)، حيث اعتمد عليه في معالجته لآيات معالجة نحوية مع التركيز على المعاني المرادة، والتي تكشفها دلالات النص القرآني، بل والتأويل للإعراب والتفسير له بما يخدم المعنى وما يدل عليه النص، خاصةً عند تجاذب المعنى والإعراب.
- (7) عمل الزمخشري في تفسير المعنى وتقدير الإعراب على النظر في المكون النحوي من جانبين؛ التركيبي والنحوي، وربط المعاني بالدلالة، فهو يعالج النص القرآني من الناحية التي تخدم تفسير القرآن.
- (8) تعدّدت آراء الزمخشري في المسائل التي أوردناها بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب تارة، وتفسير الإعراب وتقدير المعنى تارة أخرى؛ ما يدل على إلمامه بأوجه الإعراب المختلفة للمسألة الواحدة، وتوظيفه لآليات نحوية وبلاغية تخدم المعنى كالتقديم والتأخير، والإضمار، والحمل على المعنى والتقدير والحذف وغيرها.
- (9) يشكّل تفسير الزمخشري لتجاذب المعنى والإعراب بعداً تأويلياً يصب في فهم العلاقة التفاعلية بين المعنى والإعراب، لبلوغ الغاية الكبرى من استعمال اللغة، فهو إذ يرجّح أحدهما على الآخر إنما يكشف بهذا الترجيح عن سمو المعاني وبلاغة التعبير في النص القرآني.

10) تقود هذه النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى إشكالات بحثية من الممكن أن تشكل دراسات مستقبلية موسعة حول العلاقة التفاعلية بين المعنى والإعراب.

مراجع البحث:

1. إبراهيم أنيس. (1966م). من أسرار اللغة. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
2. ابن أجروم. (1419هـ - 1998م). متن الأجرومية. دار الصمعي.
3. ابن السراج. الأصول في النحو.
4. ابن جني. الخصائص. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
5. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي. (1373هـ - 1954م). المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. دار إحياء التراث القديم.
6. ابن خالويه الحسين بن أحمد بن خالويه. (1360هـ - 1941م). إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم. دار الكتب المصرية.
7. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. بيروت: دار صادر.
8. ابن عاشور. التحرير والتنوير.
9. ابن فارس. (1418.1997م). الصحاح في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. محمد علي بيضون.
10. ابن فارس. (1399هـ - 1979م). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر.
11. ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
12. ابن هشام. مغني اللبيب.
13. أبو حيان. (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. بيروت: دار الفكر.
14. الأزهرى. (2001). تحذيب اللغة. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
15. الأندلسي، أبو حيان. التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل.
16. البنا محمد إبراهيم. الإعراب سمة العربية الفصحى. دار الإصلاح للطبع والنشر والتوزيع.
17. الجاحظ. (1423هـ). البيان والتبيين. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
18. الجزلي، عيسى بن عبد العزيز. المقدمة الجزولية في النحو. مطبعة أم القرى.
19. الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي. (1414هـ - 1993م). معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
20. الزجاج إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق. (1408هـ - 1988م). معاني القرآن وإعرابه. بيروت: عالم الكتب.
21. الزجاجي. (1406هـ - 1986م). الإيضاح في علل النحو. بيروت: دار النفائس.
22. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بشار. (1376هـ - 1957م). البرهان في علوم القرآن. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
23. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل. بيروت: دار الكتاب العربي.
24. السمين الحلبي. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. دمشق: دار القلم.
25. السيراقي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزيان. (2008م). شرح كتاب سيبويه. بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
26. الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى. (1428هـ - 2007م). المقاصد الشافعية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك. مكة المكرمة - جامعة أم القرى: معهد البحوث العلمية وغياء التراث الإسلامي.
27. العكبري. (1406هـ - 1986م). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تونس: دار الغرب الإسلامي.
28. الفيروزآبادي. (1426هـ - 2005م). القاموس المحيط. بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
29. القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر. الإيضاح في علوم البلاغة. بيروت: دار الجيل.
30. المبرد. المقتضب.

31. المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك.
32. المسدي، عبد السلام. (2010). العربية والإعراب. دار الكتاب الجديد المتحدة،.
33. سيبويه. الكتاب.
34. ناصر، بتول قاسم. (1999م). دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء . بغداد: مكتبة لسان العرب.